الملخص

يمكن القول إن المتغيرات الإقليمية والدولية، أثرت وبشكل فاعل في السياسة الخارجية الأقليمية التركية، أذ ارادت تركيا عن طريقها تأدية دور أقليمي وكبير في المنطقة.

إذ تبين لنا بأن تركيا تحتل موقعا جوهريا، وتعد تركيا دولة ممتدة الأطراف، إذ تقع وسط أراضي واسعة بين آسيا وأوروبا، ويمكن تعريفها على أنها "بلد مركزي ذو هوية إقليمية متعددة لايمكن أختزالها في صفة واحدة وموحدة".

فتركيا تمتلك بطبيعتها تركيبا أقليميا متعدداً ومتنوعاً، فقد ساعدها ذلك في أستعمال المراوغة مع العديد من دول العالم، أي بمعنى أن الدور التركي هو دور متعدد الجوانب، وعلى الرغم من أن الدور التركي لم يكن مقيدا في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل شمل كل المحيط الأقليمي لتركيا، الا أن تركيا كانت أكثر حضورا فيها، وذلك لأن منطقة الشرق الأوسط هي منطقة ممتلئة بالأحداث، وهذا الأمر ساعد تركيا على تأدية دور إقليمي، مما دفعها الى البحث والسعي حتى تتمكن من التحكم بمنطقة نفوذ في جوارها الأقليمي المباشر والمتمثل بسوريا والعراق.

إلا أن استمرار الدور التركي وتوسعه لهذه المناطق، مقيد بالعوامل الحاكمة له والضغط الذي يواجهه ونوعية معالجته له، إذ تسعى تركيا الى الترويج لدورها بوصفها فاعلا إقليميا من أجل تحقيق مصالحها في المنطقة.

فتركيا بحكم جوارها الجغرافي مع العراق وسوريا، تمثل جانبا راسخا في بعض القضايا التي تمس مناطق النفوذ في هاتين الدولتين، منها ماهو موجود في العراق ولايزال، ولاسيما بعد التطورات الأخيرة المتمثلة بالتواجد العسكري التركي علـى الأراضي العراقية، فضلا عن مشاركتها بقضايا عدّة أخرى تجاوزت حدودها المباشرة.

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على حقيقة ودوافع التدخل العسكري التركي في العراق، ودور السياسة الخارجية التركية في إدارة أزمات المنطقة، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، ثم ننتقل إلى ربط هذا التدخل بمقومات داخلية وخارجية لتركيا، ساعدت في تناميه وتوغله في المنطقة، مع التعرض للدور الذي تؤديه المنظمات الأرهابية في العراق، الذي أضعفه كثيرا في المجال الدولي.

وتخلص الدراسة إلى وضع سيناريوهات عدّة لمستقبل التواجد العسكري التركي، والتداعيات المحتملة التي تؤثر مباشرة على العراق، وانعكاس ذلك على مستقبل العلاقات بين البلدين.